القرار الخاص بالمساواة في مجال الخدمات : وسط النشاط الاستيطاني المحموم في المناطق المحتلة ، وفي غمرة التصريحات الاسرائيلية القائلة بان الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ هي جزء لا يتجزأ من « ارض اسرائيل » ، وانه من غير المعقول ان يقدم المرء على ضم اراض تخصه ، اقدمت الحكومة الاسرائيلية في الرابع عشر من شهر اب على اتخاذ قرار بمساواة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بالسكان في اسرائيل في مجال الخدمات ، وذلك بهدف تكريس الاحتلال وتمهيد الطريق امام الضم الرسمي ·

وقبل التطرق الى مواقف الكتل السياسية في اسرائيل تجاه هذا القرار ، وردود الفعل في الضفة الغربية عليه ، سنقف قليلا حول المجالات التي يمسها والتكاليف التي يتطلبها ·

من بين الامور التي تشملها الخدمات ، توسيع شبكة الكهرباء في المناطق المحتلة وضمها لشبكة الكهرباء الاسرائيلية ، ومد شبكة مياه جديدة تكون قادرة على تزويد جميع المناطق بالمياه ، وبناء مدارس ومستشفيات ، واقامة مؤسسات ، وسن قوانين خاصة بالعمال العرب ، وكذلك منح مخصصات للاطفال والمسنين ، ومخصصات اخرى مثل مخصصات الولادة والتأمين ضد البطالة · ومن الجدير بالذكر انه يوجد في المناطق المحتلة قرابة ٦٠٠ الف طفل ، وتبلغ مخصصات هؤلاء في العام الواحد ١ر٤ مليار ليرة ، كما ويوجد قرابة ٦٠٠ مليون ليرة في العام الواحد · اي ان تكاليف عملية المساواة تكلف الخزينة الاسرائيلية في حال تطبيق القرار اكثر من ملياري ليرة ·

ولكن هل ستتحمل اسرائيل هذا العبء المالي ؟

لقد صرحت المصادر الحكومية في اسرائيل ان تمويل خطة المساواة في الخدمات لن « يكون من ميزانية الدولة » كما وانه لن يكون على حساب دافع الضريبة في اسرائيل · واشارت الى انه يمكن تغطيته من النسبة المقتطعة من العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل ، وتبلغ ٥ر٢٪ من معاش العامل ، ومن مصادر اخرى لم تفصح عنها · واعرب كبار الموظفين عن اعتقادهم بأن « القصد هو مناورة سياسية فقط » ·

وقد انكر رئيس حكومة اسرائيل مناحيم بيجن ان يكون القرار مناورة سياسية ، وركز على انه صدر من خلال دوافع انسانية محضة ، وقال « ليس له اي معنى سياسي » واضاف « ان القرار ليس بداية ضم ، وصدر لاسباب انسانية .... والقصد هو تحسين اوضاع السكان العرب » (هآرتس ١٦ـ٨ـ٧٧) ·

وهذا وزير الدفاع عيزر فايتسمان ، وهو صاحب الفكرة ، يحذو حذو بيجن مركزا على الاعتبارات الانسانية الكامنة وراء اتخاذ القرار ، معيدا الى الاذهان الاوضاع المزرية التي يعيشها العمال العرب الذين يعملون في المرافق الاقتصادية في اسرائيل والذين « يتلقون معاشا زهيدا ويرغمون على المبيت في المزابل والمخازن او مساكن خربة » ومعترفا ايضا « بموت عشرة عمال عرب من جراء انهيار منزل عليهم وهم نائمون » (انظر يديعوت احرونوت ١٩ـ٨ـ٧٧) · ومن الجدير بالذكر ان قادة الليكود عادوا وكرروا في كل مناسبة « الدوافع الانسانية » للقرار ·

الا ان تعقيبات رجالات التجمع العمالي المعارض اتسمت بالاستهجان ، فقد وصف شمعون بيرس زعيم حزب العمل القرار